الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

نهى الإسلام عن كل تصرف ما يؤدي إلى وقوع المجتمع في المشاكل أو الصعوبات أو الاضطرابات وجاء الإسلام بالقوانين والأحكام الإلزامية لتراقب الناس وردعهم عن كل تصرف يمكن أن يؤثر سلباً على حسن سير-المجتمع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: {لا ضَرَرَ ولا ضِرَار [1]

ومن المواضيع الحساسة التي كانت منبع مشكلة مستعصية على مدار العصور وتنوع ظروف المجتمعات وهو الاحتكار، الذي هو جمع الطعام أو المواد الأساسية التي هي من احتياجات المجتمع الأكثر ثم حبسها عن المجتمع لأجل رفع كسبه في الربح بطريقة غير مشروعة ويسيطر المحتكرون على الناس فيها ، وهذا مما يؤدي إلى توجيه الأمة لمغزى يتفق عليه المحتكرون[2]

وقد اندس الاحتكار في كثير من ميادين الإنتاج، ونجح المحتكرون في التحكم في رقاب الناس لمصالحهم الخاصة، فألحق ذلك ضررا بالغاً على المجتمع، وظهرت الأزمات الاقتصادية في أنحاء العالم، مما دعا علماء الاقتصاد إلى بيان مدى ما يلحقه الاحتكار بالمجتمعات الإنسانية من الأضرار أو الأخطار الجسيمة.

---

[1] ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، *سنن ابن ماجه*، دار إحياء الكتب العربية، ج.٢، ص. ٧٨٤.

[2] محمد مهدي شمس الدين، *الاحتكار في الشريعة الإسلامية*، بيروت: الدولة المؤسسة، ١٩٩٨، ص.٥-٦

الاحتكار يعد من أهم القضايا المعاصرة التي تحتاج إليها الاهتمام والاعتناء بها، وقد استعمله بعض الأفراد من رجال الأعمال مكسبا لجمع الأموال والسلع، كما اعتبروه وسيلة من وسائل الضغط للسيطرة والتحكم بالناس، وقد تغلغل الاحتكار في كل الأنشطة الاقتصادية، واستطاع المحتكرون أن يسيطروا ويتحكموا نفوذهم على الناس، وذلك من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، فألحقوا بالمجتمعات فقرا وضغطا وبالدول عجزا وانحطاطا في الاقتصاد، بل قد تفنن المحتكرون في طرق الاحتكار، ولم يقتصروا على ما عرف قديما، فقد حللوه ومحصوه وطوروه، بل ضغطوه فاستخرجوه من رحمه أنواعا عديدة لم تكن تشهدها الأنظمة الاقتصادية من قبل، وأصبحت مسألة الاحتكار مسألة تحتاج إلى الاهتمام الأكثر؛ فكل ما يجلب مكسبا للمال أحتكر ولو على حساب الأشخاص والمجتمعات والدول؛ مما أدى إلى ظهور اضطرابات واختلالات في الاقتصاد، سواء داخل الدولة أو خارجها.

اهتمت شريعة الإسلام بظاهرة الاحتكار، وقد احتوت الشريعة الإسلامية على الأحكام المتعلقة بالمال والاقتصاد ومراقبة الأنشطة الاقتصادية من قبل الدولة المحتوية في كتاب الله عامة، وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مجملة ومفصلة، وفي كتب الفقه الإسلامي المتناثرة.

ونجد أن دين الاسلام قد اعتنى بالمعاملات بصفة عامة بقدر اعتنائه بالعبادات ومن أمثلة اعتناء الإسلام بالمعاملات وهي في باب التجارة قد وضع مجموعة من القواعد التي تحكم على

المعاملات في الأسواق للتراقب سلوك التجار وأمانتهم ولإزالة السوق من الغش والظلم والاستغلال والاحتكار.

ويظهر هذا الاعتناء فيما وردت في النصوص الكثيرة التي جاءت في السنة النبوية الكريمة عن الاحتكار والمحتكرين، و توضيح مدى خطورة الاحتكار على المجتمع سواء على وجه عام أو على طائفة معينة، والنهي عن الاحتكار يعتبر كقيد على حرية التجارة التي بينها الإسلام في الآيات الكريمة أو الأحاديث النبوية، فحظر الإسلام الاعتداء على مال الغير على سبيل العموم تأسيسا على القاعدة الشرعية :حرمة التمليك لانعدام الرضا كما قال تعالى : ﴿ يٰاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَأْكُلُوْا اَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ اِلَّا اَنْ تَكُوْنَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ۣ وَلَا تَقْتُلُوْا اَنْفُسَكُمْ ۣ اِنَّ اللّٰهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيْمًا ﴾[٣] ومن ضمن أكل الأموال بالباطل الاحتكار .

وكذالك جاء الحديث الشريف بين تحريم الاحتكار بوجه خصوص أو على سبيل العموم لما فيه من اعتداء على حقوق الآخرين وأكل أموالهم بالباطل فالاحتكار اعتداء على حق الناس والمجتمع وتهديد حرية المنافسة وحرية التجارة التي حث الإسلام على تأكيدها .

ومن الأحاديث التي بينت تحريم الاحتكار قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: { لاَ يَحتَكِر إلا خاطِئٌ }[٤] وكذلك جاءت الأحاديث بينت حرمة الاحتكار على وجه العموم حيث

---

[٣] سورة النساء الآية : ٢٩

[٤] مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج. ٣ رقم ١٦٠٥ ص. ١٢٢٧

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاعتداء على حق المسلمين وهي كثيرة منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

{المسْلِمُ أخُو المسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ ولَا يُسْلِمُهُ، ومَن كانَ في حَاجَةِ أخِيهِ كانَ اللَّهُ في حَاجَتِهِ، ومَن فَرَّجَ عن مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عنْه كُرْبَةً مِن كُرُبَاتِ يَومِ القِيَامَةِ، ومَن سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَومَ القِيَامَةِ }[٥] استنادا من الأحاديث السابقة بين فقهاء المسلمين أساليب الاحتكار وآثاره الخطيرة، وبها قرر فقهاء القانون ونصت على النهي عن الاحتكار لأنه أضر الآفات الاقتصادية في المجتمع، لأنهم يرونه خطراً دوليا ما يهدد مصالح كل الدول.

وكل هذا يعطي لنا صورة خطر الاحتكار في الأمة اتسع خطره لتهديد استقرار العالم مع اختلاف الأنظمة الاقتصادية التي طبقتها الدول ويمتد نطاق خطر الاحتكار في العصر الحديث مع التوسع العظيم في التكنولوجيا في المجالات الاقتصادية، من التطور في الإنتاج والصناعة والزراعة وفي تقنية المعلومات.

وإذا لاحظنا إلى بداية السنة ٢٠٢٠ وهي بداية انتشار فيروز كورونا في دول العالم و من ضمنها إندونيسيا،[٦] هذا الفيروز يعتبر جائحة هائلة تسبب المشاكل الكثيرة في دول العالم كلها في جميع النواحي في ناحية الإقتصاد والصحة والتعليم وغيرها وهي قد فسدت العلاقات بين

---

[٥] محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، *صحيح البخاري*، باب لايظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، دار طوق النجاة،ط. الأولى، ١٤٢٢هـ، ج.٣، ص. ١٢٨، رقم ٢٤٤٢.

[6]Jannah، Wardatul. *Penimbunan dalam Islam (Studi Kritis Penimbunan Barang Darurat Covid-19 dan Relevansinya dengan Pemikiran Yusuf Qardhawi)*، skripsi، Universitas Islam Negeri Alauddin Makassar، 2020:20

المجتمع وتوقع في صدور الناس روعا وخوفا وقلقا ومن أجلها اتخذها بعض الأفراد فرصة لجلب الأموال بطرق غير مشروعة منها الاحتكار،وهم يحتكرون بعض السلع أو المواد التي هي من احتياجات المجتمع الأكثر كالكمام أو معقم اليدين[٧] وغيرها من المواد التي يحتاج إليها الناس في ذالك الوقت فصار مثل هذه الأشياء تقل انتشارها بين المجتمع و سعرها يرتفع ارتفاعا هائلا فيوقع الناس في ضيق واضطراب، وهذا ظاهر في جميع الأماكن الموجودة في دولة إندونيسيا.

وعملية الاحتكار الذي يفضي إلى وقوع الضيق و الصعوبة في المجتمع يخالف القانون الإندونيسي ويعاقب على من يرتكبه و دولة إندونيسا دولة أغلبية سكانها المسلمون ولذا كثرت القوانين أو الأنظمة فيها تنسجم مع الشريعة الإسلامية ومن ضمنها القانون في شأن تحريم الاحتكار كما هو مكتوب في رقم ٧ لسنة ٢٠١٤[٨]

وهذا يدفع الباحث لأن يبحث في قضية الاحتكار من خلال مطالعة القوانين الإندونيسية المتعلقة باحتكار البضائع أو السلع من منظور المقاصد الشرعية تحت الموضوع " الاحتكار في القانون الإندونيسي: دراسة بمنظور المقاصد الشرعية " يرجو الباحث أن ييسره الله في اتمام هذا البحث فيكون نفعا للمسلمين والله من وراء القصد و حسبنا الله ونعم الوكيل.

---

[7]Triyana، I. Gede Aditya، and Ni Made Sukaryati Karma. "Sanksi Pidana Terhadap Penimbunan Masker Medis dan Hand Sanitizer Pada Masa Pandemi Covid-19." *Jurnal Interpretasi Hukum* 2.2 (2021): 291

[٨] القانون الإندونيسي رقم ٧ سنة ٢٠١٤ مادة ٢٩ فقرة (١)" يُحظر على التجار تخزين البضائع أو السلع ذات الاحتياجات الأساسية أو البضائع المهمة في كمية معينة ووقت معين عندما يكون هناك نقص في السلع أو تقلبات الأسعار أو عوائق أمام حركة تجارة البضائع".

ب. **مشكلة البحث**

ومشكلات هذا البحث عبارة عن تساؤلات وحاول الباحث أن يحلها وهي كالآتي :

١. ما هي السياسة المتبعة في إندونيسيا في مجال حماية المستهلك من الإحتكار؟

٢. كيف تنظر المقاصد الشرعية في القوانين الإندونيسية عن الاحتكار ؟

ت. أهداف البحث

أهداف هذا البحث تنبني على مشكلات البحث المتقدمة ، فإن أهداف البحث المراد تحقيقها فيما كتبه الباحث فهي كما يلي:

١. لمعرفة السياسة التي تستخدمها قانون الإندونيسي في مجال حماية المستهلك من الإحتكار.

٢. استقصاء القانون الإندونيسي في شأن احتكار السلع من منظور المقاصد الشريعة .

ث.**فوائد البحث**

١. **الفوائد الأكادمية :**

١) أن يكون هذا البحث سهما مفيدا في علم القانون خاصة ما يتعلق بتحريم الاحتكار في منظور المقاصد الشرعية.

٢) لتطوير البحوث والدراسات الإسلامية خاصة في مجالات المعاملة المالية.

٣) أن يكون مرجعا أو مصدرا معينا لمن أراد أن يتدقق في بحث هذا الموضوع.

٤) احياء الرغبة في دراسة علم المقاصد الشرعية وتطبيقها في القوانين الوضعي خاصة فيما يتعلق بالقوانين المالية.

٢. الفوائد العملية:

١) زيادة الباحث في ثقافته العلمية وفتح بصيرته في مسألة قانون الإندونيسي في الاحتكار بمنظور المقاصد الشرعية

٢) أن يكون هذا البحث سهما مفيدا لدى المجتمع حتى يصبحوا فاهمين بقانون الإندونيسي في منع الاحتكار بمنظور المقاصد الشرعية ويعطي لهم تصورا صحيحا في خطورة الاحتكار.

٣) اعطاء الثاقة العلمية الكاملة لرجال القانون خاصة في مجال قانون الاحتكار في الإندونيسي.

ج. الدراسات السابقة

١. Dwi Arjelina Saleh، ٢٠٢٠، البحث العلمي قسم الحكم والشريعة بجامعة رادين فتاح فاليمبانك، احتكار المواد الأساسية من قبل التجار وفق قانون الإندونيسي رقم ٧ الصادر عام ٢٠١٤ بشأن التجارة من منظور حكم الاقتصادي الإسلامي، الرسالة كتبها وبين الباحث فيه محتويات قانون الإندونيسي رقم ٧ الصادر عام ٢٠١٤ من الضوابط والعقوبة ثم بين منظور الإقتصاد الإسلامي فيه.

وجه الشبه بين بحثي وهذا البحث بحيث إنهما يبحثان في موضوع الاحتكار من القانون الإندونيسي رقم ٧ عام ٢٠١٤ .

وأما وجه الاختلاف بين بحثي وهذا البحث اقتصر البحث في تحليل القانون الإندونيسي رقم ٧ عام ٢٠١٤ وأما بحثي لم يقتصر على ذالك، وكذالك هذا البحث يبحث قانون الإندونيسي من منظور الإقتصاد الإسلامي بخلاف بحثي فإنه بحث قانون الإندونيسي من منظور المقاصد الشرعية.

٢. Zul Azimi dan Hasan Syazali، ٢٠٢١، المجلة العلمية، مفهوم الاحتكار في القانون الوضعي، بين الباحث فيها مضمون قانون الإندونيسي رقم ٧ الصادر عام ٢٠١٤ ورقم ٧١ لصادر عام ٢٠١٥ ما يتعلق بموضوع الاحتكار بيانا واضحا.

وجه الشبه بين بحثي وهذا البحث بحيث إنهما يبحثان في موضوع الاحتكار من القانون الإندونيسي.

وأما وجه الاختلاف بين بحثي وهذا البحث بحيث إن هذ اليحث اقتصر على عرض ضوابط الاحتكار المحظورة في قانون الإندونيسي ولم يذكر العقوبة المترتبة على ذالك خلافا ببحثي أذكر فيه العقوبة المترتبة على الاحتكار في القانون الإندونيسي وكذلك أن هذا البحث اقتصر في بيان الاحتكار من قانون الإندونيسي أما بحثي أذكر منظور المقاصد الشرعية.

٣. محمد توفيق الرحمان، ٢٠١٧، البحث العلمي قسم الشريعة بجامعة الإسلامية الحكومية مالانك، الاحتكار من منظور القانون الوضعي ومذاهب الأربعة دراسة مقارنة، بين الباحث موضوع الاحتكار في القانون الإندونيسي ثم قارن مع أراء مذاهب الأربعة فيه من جانب الحكم ، ونوع البضائع أو السلع، والفترة الزمنية ، والمكان.

وجه الشبه بين بحثي وهذا البحث بحيث إنهما يبحثان في موضوع الاحتكار من القانون الإندونيسي.

وأما وجه الاختلاف بين بحثي وهذا البحث بحيث إن هذا البحث وجه دراسته دراسة المقارنة بأن الباحث يقارن بين القانون الإندونيسي في موضوع الاحتكار مع أراء مذاهب الأربعة فيه وأما بحثي تكون دراسته دراسة المقاصدية.

٤. Meilla Witianti Putri، ٢٠١٩، البحث العلمي، قسم الحكم والشريعة بجامعة الإسلامية الحكومية سونان أمبيل الإندونيسي، تحليل القانون الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي نحو احتكار تذاكر كرة القدم في سيداورجو، بينت الباحثة فيه تطبيق الاحتكار في تذاكر كرة القدم في سيداورجو و يبنت نظر قانون الإندونيسي فيه والشريعة الإسلامية مع استناد الباحثة فيها برأي الإمام مالك.

وجه الشبه بين بحثي وهذا البحث بحيث إنهما يبحثان في موضوع الاحتكار من القانون الإندونيسي.

وأما وجه الاختلاف بين بحثي وهذا البحث اختصت الباحثة في نطاق احتكار تذاكر كرة القدم في سيداورجو بخلاف بحثي أبحث ما يضمن القانون ولم أختص على ما اختصت الباحثة عليه، وكذالك أبحث في منظور المقاصد الشرعية بخلاف بحثها

٥. هدى لعور، ٢٠١٣/٢٠١٤، رسالة الماجستير في جامعة الوادي كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم الإنسانية شعبة العلوم الإسلامية، الاحتكار وعقوبته بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي والباحث تكلم فيها وسائل علاجية لمكافحة الاحتكار من الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي الجزائري و يذكر فيها نوع العقوبة من الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي الجزائري.

وجه الشبه بين بحثي وهذا البحث بحيث إنهما يبحثان في موضوع الاحتكار.

وأما وجه الاختلاف بين بحثي وهذا البحث إن موضوع هذا البحث قانون الجزائري بخلاف بحثي إن موضوعه قانون الإندونيسي وكذالك هذا البحث دراسته مقارنة قانون الجزائري والشريعة الإسلامية أما بحثي فإن دراسته دراسة المقاصدية.

٦. Wardatul jannah، ٢٠٢٠، البحث العلمي، الاحتكار في الإسلام (دراسة نقدية لاحتكار المواد الضرورية الخاصة بـ COVID-19 وانسجامه مع افكار يوسف قرضاوي)، الجامعة الإسلامية الحكومية آل ألدين بماكسار ، بينت الباحثة في بحثها بأن الإسلام نهى عن الاحتكار وذكر أدلته ثم ذكر أفكار يوسف القرضاوي في الاحتكار من تعريفه ونوع

البضاعة أو السلعة المنهية عن الاحتكار فيها ووقته وأسس فكر يوسف القرضاوي فيه مع تحقيقها في احتكار المواد الأسسية خلال جائحة covid 19

وجه الشبه بين بحثي وهذا البحث بحيث إنهما يبحثان في موضوع الاحتكار.

وأما وجه الاختلاف بين بحثي وهذا البحث إن موضوع هذا البحث يتطرق في تحليل قانون الإندونيسي في الاحتكار بخلال موضوع بحثي، وكذالك هذا البحث بين أراء يوسف القرضاوي فحسب في الاحتكار أما بحثي أركز في دراسة المقاصدية.

ح. **الإطار النظري**

يركز الباحث في بحثه على تحليل موضوع الاحتكار عند قانون إندونيسيا في منظور المقاصد الشرعية ويستعين الباحث بالله أن ييسر الباحث في تكميل هذه الرسالة، والنظريات التي استخدمها الباحث في هذه الرسالة، ما يلي:

١. الاحتكار

تعريف الاحتكار كما بينه القاموس الكبير الإندونيسي (KBII)، جمع الأمتعة أو السلع في جملة كبيرة للمصالح الشخصية والحياة الأسرية ، بغض الطرف عن مصالح الآخرين[٩].

[9] *https://jagokata.com/arti-kata/penimbunan.html*، diakses pada tanggal 8 desember 2020.

أما تعريف الاحتكار عند القانون الإندونيسي : هو تخزين البضائع أو السلع ذات الاحتياجات الأساسية أو البضائع المهمة في كمية معينة و في وقت معين عندما يكون هناك نقص في السلع أو تقلبات الأسعار أو عوائق أمام حركة تجارة البضائع[١٠]

وحكم الاحتكار عند القانون الإندونيسي حرام إذا كان يفضي الناس إلى الاضطراب والضيق كما بينه القانون الإندونيسي رقم ٧ سنة ٢٠١٤ مادة ٢٩ فقرة ١" يُحظر على التجار تخزين البضائع أو السلع ذات الاحتياجات الأساسية أو البضائع المهمة في كمية معينة ووقت معين عندما يكون هناك نقص في السلع أو تقلبات الأسعار أو عوائق أمام حركة تجارة البضائع".

وعقوبة من فعل الاحتكار عند القانون الإندونيسي نوعان وهما عقوبة التغريم وعقوبة السجن كما يشير إليه القانون رقم ٧ سنة ٢٠١٤ المادة ١٠٧ " التجار الذين يقومون بتخزين البضائع من الاحتياجات الأساسية و / أو البضائع المهمة في كمية معينة ووقت معين وقت حدوث نقص في السلع ، وتقلبات الأسعار ، و / أو عوائق أمام حركة تجارة البضائع على النحو المشار إليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن التجارة.يعاقب بالسجن لمدة أقصاها خمس (٥) سنوات و / أو غرامة أقصاها ٥٠٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ روبية (خمسون مليار روبية) ".

---

[١٠] قانون الإندونيسي رقم ٧ السنة ٢٠١٤ المادة ٢٩ الفقرة ١

٢. قوانين إندونيسيا في موضوع الاحتكار

١) قانون إندونيسيا رقم ٥ لسنة ١٩٩٩

٢) قانون إندونيسيا رقم ٧ لسنة ٢٠١٤

٣) المرسوم الرئاسي رقم ٧١ لسنة ٢٠١٥

٣. المقاصد الشريعة :

تعريف المقاصد الشرعية اصطلاحا: لقد تعددت تعريفات المعاصرين للمقاصد الشرعية بينما لم يعرفها المتقدمون وربما يرجع ذلك لأن مؤلفاتهم كتبت للعلماء ولعل من أبرز التعريفات ما يلي:

تعريف الطاهر بن عاشور: " هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظاتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغاياتها العامة و المعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظاتها، و يدخل في هذا أيضا معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام ،ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها"[١١].

[١١] الطاهر ابن عاشور: *مقاصد الشريعة الإسلامية*، ،لأردن:دار النفائس،الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ-٢٠٠١م، ص.٢٥١.

"والمقصد العموم للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض، واحتفظ نظام التعايش فيها، وامتد صلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما أمروا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في العمل والعقل، وصلاح في الأرض، واستخراج لخيراتها، وتسخيرها لمنافع الجميع"[١٢]

ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم، ونسلهم ومالهم، فكل ما حوى على حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما فات هذه الأصول فهو مفسدة، وردعها مصلحة وهذه الأصول الخمسة حفظها يقع في مرتبة الضروريات، فهي أعلى المراتب في المصالح.[١٣]

خ. منهج البحث

المنهج الذي سيسلك الباحث في كتابة هذا البحث هو منهج وصفي تحليلي حيث يقوم بالبحث على وصف كيفية منظور المقاصد الشريعة في الاحتكار في القانون الإندونسي عن طريقة تتبع وجمع معلوماتها من كتاب قانون الإندونيسي وكتب المقاصد ما يتعلق بموضوع الاحتكار ولمزيد بيان ذالك كالآتي:

---

[١٢] علال الفاسي ،*مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها*، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الخامسة، . م١٩٩٣، ص. ٤٢ -٤١

[١٣] أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، *المستصفى*، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ . م ،٢٨٧/١

١. فراديقما

هذا البحث يعتبر بحث كيفي لأنه ركز الباحث على استقراء الكتب والرسائل العلمية فيما يتعلق بموضوع قانون الإندونيسي في الاحتكار ثم حاول الباحث استخرج منها المقاصد الشرعية

٢. نوع البحث

ونوع هذا البحث بنظر إلى مجال بحثه كبحث قانوني لأنه يركز الباحث في تحليل قانون الإندونيسي في الاحتكار وأما بنظر إلى المكان فهذا البحث يعتبر البحث المكتبي لأنه قام الباحث بتتبع المعلومات من الكتب أو البحوث العلمية ما يتعلق بموضوع البحث.

٣. مصادر البيانات

ومصادر هذا البحث تتكون من الجانبين:

١) الجانب الأول هو المصادر الأساسية وهي المصادر التي ذات علاقة مباشرة بالموضوع فيرجع الباحث في هذا الجانب إلى كتاب القانون الإندونيسي خاصة ما يتعلق بالاحتكار وهي قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٤، قانون الإندونيسي رقم ٥ لسنة ١٩٩٩، قانون الإندونيسي رقم ٧١ لسنة ٢٠١٥ وكذالك يرجع الباحث إلى كتب المقاصد الشرعية ككتاب المقاصد الشرعية لمحمد الطاهر ابن عاشور، وكتاب الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي.

٢) الجانب الثاني وهو المصادر الثانوية وهي المصادر التي ليس لها ذات علاقة مباشرة بالموضوع فهي عبارة عن المصادر التي تكون من نتائج بحث باحث الذي بحث في موضوع قانون الإندونيسي في الاحتكار فهي تتمثل في الرسائل العلمية أو البحوث العلمية.

٤. جمع البيانات

والباحث يستخدم الدراسات الوثائقية لجمع البيانات في هذا البحث، ويتم تنفيذ هذه الطريقة بتتبع البيانات المتعلقة بموضوع البحث من المستندات والوثائق المتاحة، والوثائق المستخدمة في هذا البحث هي كتاب قوانين الإندونيسي والرسائل الأكادمية أو البحوث العلمية أو الكتب التي تتعلق بموضوع البحث.

٥. تحليل البيانات

بعد ما يتم الباحث في جمع البيانات ثم يحددها ويربطها في في علاقة الحقائق من خلال رؤية وجود العلاقة، وانتظام البيانات، فيولد معلومة أو تعربفا الذي يوضع في شكل التحليل.

الباحث يستخدم أسلوب الاستدلالي أو الاستقرائي في تحليل البيانات وهو أسلوب الذي يربط العقل بين المقدمات والنتائج وبين الأشياء وعللها على أساس المنطق والتأمل الذهني يبدأ من الكليات للوصول إلى الجزئيات

د. خطة البحث

جعل الباحث هذا البحث خمسة أبواب وتفصيله كالآتي:

الباب الأول: مقدمة البحث،قسم الباحث في هذا الجانب إلى ثمانية عناصر، وهي: خلفية البحث مشكلات البحث، وأهداف البحث، وفوائد البحث، والدراسات السابقة، والإطار النظري، **و**منهج البحث، **و**خطة البحث

الباب الثاني: سيعرض الباحث في هذا الباب حقيقة المقاصد الشرعية وفي هذا الباب يتكون من ثلاثة الفصول، الفصل الأول هو تعريف المقاصد الشرعية لغة و اصطلاحا، والفصل الثاني سيتكلم فيه أهمية المقاصد الشرعية، والفصل الثالث سيبين الباحث فيه أنواع المقاصد الشرعية من حيث ذاتها وقوتها وصدورها.

الباب الثالث: يتناول الباحث في هذا الباب حول السياسة التي استخدمها حكومة إندونيسيا لمكافحة الاحتكار في إندونيسيا سيبين الباحث فيه الوسائل لمكافحة الاحتكار في إندونيسيا وله فصلان الفصل الأول يبين فيه الباحث الإجرائات لوقائية للاحتكار في إندونيسيا وأما الفصل الثاني يبين الباحث فيه الإجرائات العلاجية للاحتكار في إندونيسيا ،

الباب الرابع : يتناول الباحث في هذا الباب حول منظور المقاصد الشرعية في القانون الاندونيسي في موضوع الاحتكار وله ثلاثة فصول والفصل الأول سيبين الباحث فيه منع الممارسات الاحتكارية والمنافسة التجارية غير المشروعة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ في منظور

المقاصد الشرعية ، والفصل الثاني سيعرض الباحث بيان القانون رقم ٧ سنة ٢٠١٤ المادة ٢٩ ما يتعلق بضوابط الاحتكار وعقوبته في منظور المقاصد الشرعية، والفصل الثالث سيبين الباحث مرسوم رئاسي رقم ٧١ لسنة ٢٠١٥ بشأن ضوابط تخزين الاحتياجات الأساسية والسلع في منظور المقاصد الشرعية

والباب الخامس: هو باب الختام يعرض الباحث فيه النتائج التي استخرجها الباحث من البحث، كما يقدم الباحث بعدها التوصيات المتعلقة بالموضوع.